

التنمية والديمقراطية في ظلّ العولمة.

د/ مقدّم عبيرات

أ/ عبد العزيز الأزهر

جامعة الأغواط.

Résumé :

Les Termes de démocratie et de développement et mondialisation sont ambigus. ils font à la fois référence a une partitions des états en provinces .Nord /sud et au regroupement de ces mêmes états dans des ensembles politiques ou économiques plus ou moins fédérés.

Il ya une différence de vues probablement entre le nord et le sud ou les Payes développé suivant la méthode et l'outil choisi pour atteindre et concrétisé ces valeurs universels.

La mondialisation à fait une rupture. Les visions stratégiques entre le nord développe et le sud sous développe.

Le développement des cadres de démocratisation et de la croissances et le développement durable sans tonclu les spécifiés des peuples et les états renforce le processus de coopération construire la confiance mutuelle entre le nord et le sud.

الملخص:

تعتبر مسألة التنمية والديموقراطية من بين المسائل التي تشغل بال الدول التي تطمح إلى تحقيق هاتين القيمتين العظيمتين من جهة، والتي تشغل بال الدول التي تسعى إلى تعميم هاتين القيمتين المعياريين من جهة أخرى، لكن المشكل يكمن في الأسلوب أو الطريقة التي ستنم بها تحقيق أو تعميم هاتين القيمتين بالعالمية في كلتا الحالتين، حالة الفوضى التي خلفتها ما يسمى بالعالمية التي زادت في تباعد الرؤى الإستراتيجية بالنسبة لكلتا الجماعتين من أجل تحقيق هاذين الهدفين من خلال تباين آليات التعامل مع القضايا الأمنية بالمفهوم اللين مما يحتم بلورة آليات جديدة للعمل المشترك والتعامل ككتلة واحدة بها مصالحها المشتركة وعدم الاعتماد على المسارات الجزئية والمسافات الفرعية التي تحول دون ضرب فكرة العمل المشترك. فتنمية وتطوير الإطار الديمقراطي والتنمية دون المساس بخصوصيات الشعوب والدول سيعمق من التفاهم والتعاون والعمل المشترك بين الشمال والجنوب.

إن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، أدى إلى تعديل العديد من عناصر المعادلة الاستراتيجية في العالم، حيث امتدت عملية التعديل بالخصوص إلى سياسات واستراتيجيات القوى الدولية والاقليمية. لقد تبلورت أغلب السياسات في هذا الإطار خلال العقود الأربعة الماضية في جانب رئيسي منها على أساس هيكل النظام الدولي وعلاقات القوة السائدة فيه، مما أفضى إلى تكييف العديد من الصراعات والنزاعات وفق الصراع المركزي الدائر بين القوتين العظمتين آنذاك.

يبدو واضحا أن تحولات البيئة الاستراتيجية على المستوى الاقليمي والعالمي لم تؤد إلى جعل الدول أكثر إحساسا بالأمن-بمفهومه الواسع- عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتي، وأن التطورات الفعلية تدل على أن هذه الدول تدرك أنها لازالت تتحرك في بيئة اقليمية محددة. فرغم تحسن المناخ الأمني جراء هذه التحولات، إلا أن هناك طائفة واسعة من التهديدات التي انفجرت بعد ما كانت مجمدة في ظل الحرب الباردة، التي أثرت ولا تزال تؤثر في السياسات الوطنية والعالمية للدول، بالإضافة إلى انهيار الشيوعية لنمط تنظيمي مجتمعي قد فتح المجال أمام التعميم الواسع كنمط الإدارة الاقتصادية الليبرالية أو لاقتصاد السوق¹ لقد عرفت اتجاهات ونظريات الفكر الليبرالي توسعا كبيرا من خلال تعدد الاطروحات والنظريات التي تنظر لصدام الحضارات والمجتمع المدني ونهاية التاريخ والعولمة وغيرها، كما شكلت القيم المعيارية محور تلك الاطروحات والذي تركز على ماهية حقوق الانسان، الديمقراطية، الجودة والحنكة السياسية، العولمة والتنمية المستدامة، دولة القانون والحكم الراشد.

ولقد عكست الاتجاهات والنظريات الليبرالية في فترة ما بعد الحرب الباردة التأسيس لتصور عام وشامل محدد لهيكله المجتمعية والسياسية والمتمثل في فرض تصور عالمي للتجربة الأمريكية أو بالأحرى، إيجاد طرق لتعميم التجربة الأمريكية من حيث المرجعية المطلقة للدستور وتحديد لهيكله القانونية والإجرائية والمؤسسية والمجتمعية والاقتصادية.

إن التركيز على مسألة الديمقراطية والتنمية كمدخل من مداخل الأمن الإنساني يوحي بوجود مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، لكن من أجل

تحقيق هذا المفهوم من الأمن لابد من ضمان الأمن من خلال دولة القانون، تنمية مستدامة خلافة لمناصب شغل وللثروة، والقائمين على الموارد البشرية، الديمقراطية ونقصد بذلك الثقافية، الثقة بين الحاكم والمحكوم المشاركة السياسية الدائمة، التداول على السلطة وديناميكية المجتمع المدنيون يتم ذلك إلا إذا توفرت شروط أساسية أهمها: صحافة حرة وفعالة، الفصل بين السلطات والفعالين في ديناميكية المجتمع.

التركيز على مسألة حقوق الإنسان وخلق مسؤولية دولية أي عالمية حقوق الإنسان يعبر عن تصور عام وشامل معبر بالأساس عن فكرة عالمية حقوق الإنسان وإعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، هذا ما يدعى بـ"الهندسة السياسية"، وتشكل الديمقراطية والتنمية محوران أساسيان في هذه المعادلة.

الديمقراطية

مما لا شك فيه أن تحدي الديمقراطية يحد من المواضيع التي لها أسالت حبر المفكرين وعلماء السياسة والاجتماع منذ العديد من السنوات، ولقد حدد السيد بطرس بطرس غالي وآخرون للديمقراطية على أساس أنها "نظام يستطيع المجتمع، في كل مستوى من مستوياته، أن يشارك من خلاله في عملية اتخاذ القرار وممارسة الرقابة عليها. ذلك أن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على النحو الذي تم التعريف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي إعلان فيينا لعام 1993".²

كما ينظر الأستاذ دافيد بيتهم، مدير مركز البحوث والدراسات حول الديمقراطية بجامعة ليدز البريطانية على أن الديمقراطية تجد نفسها في بعض المبادئ الأساسية وفي مجموع المؤسسات والممارسات التي يمر من خلالها إنجاز هذه المبادئ... للديمقراطية مبادئ أساسية، ومن بينها حق الشعب في التأثير على القرارات العمومية ومراقبة أصحاب القرار وكذا الالتزام بمعالجة جميع الأشخاص بنفس الاحترام وإيلائهم نفس القيمة في اتخاذ هذه القرارات، ذلك ما نسميه باختصار مبادئ المراقبة الشعبية والمساواة السياسية.³

ويعتبر تفعيل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية، فمما لا شك فيه أن للديمقراطية مستويات مختلفة سياسية، اقتصادية

واجتماعية، ولا بد من توفر حد أدنى من تلك الحقوق وإلا لأصبحت المسألة مجرد عملية بيع وشراء.⁴

قبل التطرق إلى تحديد آثار تلك الآليات دويا واقليميا لا بد لنا أن نقترح بعض المفاهيم الرئيسية في الدراسة أهمها الديمقراطية، التنمية ودرجة التفاعل بينهما.

ويرى الأستاذ بطرس بطرس غالي بأن الديمقراطية الحققة لا تنحصر في مجرد مؤسسات وإنما تتعدى ذلك لتشمل الذهنيات أي تكوين ثقافي ذهني يعزز مبدأ التسامح واحترام الآخر والتعددية والتوازن، والحوار بين القوى التي يتكون منها المجتمع.⁵

ولقياس مدى ديمقراطية الأنظمة والشعوب، هناك مجموعة من المؤشرات التي

تحدد على أساسها درجة الديمقراطية:

1-درجة التباين السلطوي؛

2-درجة المشاركة السياسية؛

3-درجة التمثيل؛

4-مدى احترام حقوق الإنسان؛

5-مدى استقلالية قطاع العدالة وتطبيق القوانين؛

6-مدى حرية التعبير والرأي.

تشكل المبادئ الديمقراطية قيم عالمية مشتركة من غيرها لا يمكن التكلم عن ديمقراطية أو تنمية مستدامة، لكن هذا لا يعني تجاهل خصوصيات الشعوب والثقافات والديانات التي تعبر عنذوات المجتمعات والدول. ولقد شكل موضوع الخصوصيات الثقافية والدينية للشعوب والمجتمعات أهمية كبرى خصوصا عند تناول موضوع عالمية حقوق الإنسان وإدراج حق التدخل والتحقيق، ولقد نص إعلان فيينا لعام 1993 على مايلي:

"لئن كان من الضروري أن توضع في الاعتبار أهمية الخصوصيات الوطنية والاقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية".⁶

وهناك من يرى أن: "جوهر الديمقراطية... أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمره، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله وتغييره إذا انحرف، وأن لا يساق الناس -رغم أنوفهم- إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها، فإذا عارضها بعضهم كان جزاؤهم التشريد والتكيل، بل التعذيب والتقتيل".⁷

كما يعرفها الدكتور عامر مصباح بأنها "أداة سلمية لانتقال السلطة ومشاركة الشعب في صنع السياسة وتنفيذها، بما يحقق الد الكافي من الرضى الشعبي على الحكومة القائمة. وذلك بغض النظر عن الاعتبارات الإيديولوجية والأحكام القيمية".⁸

كما حددها معالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في "سيادة مبادئ الليبرالية، أي الحريات العامة، والتمثيل الحقيقي للشعب والتعددية السياسية، والمساءلة والشفافية، وسيادة القانون والعدالة بمفهومها الواسع، واحترام حقوق الإنسان والإفتتاح والبعد عن التعصب والميز".⁹

كما أوضح هذا الأخير أن ما جاء به الإسلام منذ قرون مضت لا يتعارض مع تحدي الديمقراطية، هدفه الحكم الرشيد العادل القائم على مبدأ التوافق الجماعي، واحترام الحريات العامة والمساواة بين الناس والمساءلة والمحاسبة والعدالة وكرامة الإنسان ومبدأ الفصل بين السلطات، وهذه هي عماد الديمقراطية الحديثة بل وعماد القيم الإنسانية السامية التي ذكرها الإنسان في عصر الحداثة والتنوير ولقد نص القرار 47/2000 للجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين على ضرورة تعزيز الديمقراطية وتوطيدها إذ تقر بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أصول مترابطة ويعزز بعضها بعضاً، وأن الديمقراطية تقدم على إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى مشاركتها الكاملة في جميع مناحي حياتها، وإذ تعتبر أيضاً تأكيد أن الحكم الصالح، بما في ذلك عن طريق الشفافية والمساءلة، هو أمر لا غنى عنه لبناء مجتمعات يعمها السلام والرخاء والديمقراطية، وإذ تدرك الأهمية الحاسمة لمشاركة المجتمع المدني مشاركة نشطة في عمليات الحكم التي لها تأثير في حياة الناس، وإذ تشير إلى الالتزامات التي تعهدت بها

الدول الأعضاء بشأن تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.¹⁰

ومن المتعارف عليه أن تطبيق الديمقراطية من شأنه أن يخلق أنساق وأنماط من الممارسات تهدف إلى بعث الثقة وتحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق أعلى مستويات النمو والشفافية والمحاسبة مما يشجع الفاعلين الاقتصاديين على الاستثمار في الداخل والخارج والإطمئنان على سلامة أموالهم واستثماراتهم والعكس صحيح.

إذن هناك علاقة وثيقة بين مفهوم الديمقراطية والتنمية زادت تلك العلاقة في التفاعل مع ظهور تحديات دولية جديدة مرتبطة بظواهر كانت كامنة في مرحلة من المراحل وفي طبيعتها ظاهرة العولمة التي تحمل بين طياتها مبادئ وقيم وأسس جاءت لإعادة هيكلة النظام العالمي وصياغة سياسات جديدة تتماشى ومقتضيات العصر أهمها: المنافسة الحرة، التطور في مجال تقنيات الإعلام والاتصال ودخول العالم ودخول العالم حقبة تاريخية هامة في تاريخ الإنسانية ينظر إليها المفكر المستقبلي ألفين توفلر بالموجة الثالثة أو مجتمع المعلومات أين تلعب المعلومة دورا محوريا ورئيسيا في تكوين الثروة ومنح السلطة عالميا ووطنيا. ولكن لن يظهر ذلك التفاعل جليا إلا بعد التطرق لتحديد مفهوم التنمية وأبعادها ومؤشراتها.

مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم المحورية في تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة حيث شكل تحليل هذا الأخير مبدءا أساسيا لنهضة الشعوب والمجتمعات، ويرى الدكتور نصر عارف أن مفهوم برز منذ نهايات الحرب العالمية الثانية كنتيجة للتحويلات التي طرأت على Development التنمية النظام العالمي خصوصا في آسيا وأفريقيا، لكن مصطلح التنمية لم يستعمل كما هو متداول في الآونة الأخيرة، إذ استعمل مصطلح التقدم الاقتصادي للتعبير عن تلك الإجراءات الزمنية لإحداث نقلة نوعية وتغيرات جذرية في المجتمع بهدف "إكساء ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادها، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة

للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات".¹¹

كما حددها بطرس بطرس غالي في جميع جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي التي تطمح إليها المجتمعات، ليصل إلى ما صطلح عليه "التنمية البشرية المستدامة" بمفهوم هيئة الأمم المتحدة التي سعت ولا تزال تسعى لإرساء هذا المفهوم لدى الدول والشعوب.

وحسب تعريف لجنة برونتلاند الذي أصبح علامة فارقة في السياسات البيئية والتنمية منذ التسعينات من القرن الماضي فإن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".¹² ولقد حددت قمة الأرض 1992 (ريودي جانيرو) المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبدل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن 21، بالإضافة إلى قمة الأرض الثانية 2002 بجوهاننبورغ تحت شعار "القمة العالمية للتنمية المستدامة".¹³

ومن ثم فإن التنمية المستدامة متعددة الأبعاد: سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية تجعل من الإنسان وحدة التحليل ومحور التنمية (التنمية الإنسانية). فلقد تعددت تعاريف عملية التنمية السياسية إلا أن جوهر العملية يبقى واحدا يسعى إلى بناء مشاركة سياسية فعالة يقوم بها مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي"¹⁴، وإنشاء مؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية وتحقيق التعاون والانسجام، توفير الوعي والتنشئة السياسية، توفير قاعدة مشاركة واسعة وفعالة من خلال إنشاء نظم حزبية فعالة وترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، في ظل عمليات التنمية السياسية لابد من ضمان أهم الحقوق والحريات السياسية من خلال:

- حق المواطن في التمتع بالجنسية والمواطنة .
- حق المساواة أمام القانون .
- حرية الرأي والصحافة والنشر .
- حق الاجتماع وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية .

-حق تولي المناصب والوظائف العامة .

-حق مخاطبة السلطة .

-حق في الأمن .

أي كفالة الدولة للمواطن سياسيا كما نصت عليه العقود السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة.

أما البعد الاجتماعي في التنمية أو ما توصف بالتنمية الاجتماعية فيعرفها إحسان محمد الحسين بأنها "عملية تغيير حضاري نتناول أفاقا واسعة المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتعلقة بعمله ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة رئيسة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة ومن أجل تحقيق أهداف التنمية".¹⁵

ويركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان كجوهر للتنمية وهدفها الأول والأخير، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة.

أما التنمية الاقتصادية فهي "العمليات التي يقوم بها المجتمع في تطوير امكانياته وقدراته وموارده بما يحقق الزيادة في دخله القومي والذي بالتالي يحقق زيادة دخل أفراده بما يوفر لهم الخدمات المطلوبة".¹⁶ فمن المنظور الاقتصادي الكلاسيكي البحث، تعني الإستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من كل هذه المكونات. أما بعض الاقتصاديين المثقفين من الناحية البيئية فهم يهتمون بالرأسمال الطبيعي والذي يتمحور حول الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعليا مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتنقية المياه.

أوجه التفاعل بين الديمقراطية والتنمية

أكد روبرت ماكنمارا سكرتير الدولة للدفاع الأمريكي الأسبق أنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا إذا تم تحقيق حد أدنى من التنمية، والأمن في حد ذاته أصبح متعدد الأبعاد إذ يشمل المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية. فالأمن السياسي كشرط أساسي من شروط تحقيق تنمية سياسية يفرض إجراءات محورية في عملية الإصلاح السياسي أهمها التحول الديمقراطي أي الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشمل التحول في العناصر المكونة للنظام انطلاقاً من التعريف الذي قدمه أوران يونغ على أنه: "مجموعة الفواعل المرتبطة مع بعضها في علاقات خاصة (البنية)، وتفاعل على أساس أنماط معترف بها (العمليات)، ومعرضة لعدة قيود مجالية"¹⁷ أي أن التحول يتم على مستوى الفواعل، البنى، العمليات والمجال كمتغيرات رئيسية، أما المتغيرات التابعة فهي القوة، إدارة القوة، الاستقرار والتغير.

ولقد قامت الدكتورة شادية فتحي ابراهيم بتحديد محددات الإصلاح السياسي (رؤية غربية) الداخلية والخارجية وهي كالآتي:¹⁸

أ- **الداخلية**: تآكل سيطرة النظم السلطوية/الثقافة السياسية الديمقراطية مستقرة / درجة النمو الاقتصادي والتنمية.

ب- **الخارجية**: اهتمام الدول الكبرى والمنظمات الدولية بالديمقراطية/ ظاهرة العدوى أو الانتشار أي تدفق المعلومات.

لكن أهم المحددات تم رصدها في ثلاث نقاط محورية هي: قوة المجتمع المدني / نمط العلاقات المدنية العسكرية والنظام الحزبي.

ولقد أكد الأستاذ قذري جميل أن هنالك علاقة عضوية بين مستوى وشكل الديمقراطية، أي مستوى وشكل مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي ترتبط بحياتهم اليومية، وبين اتجاه تطور القوى المنتجة وشكل علاقات الإنتاج.¹⁹ فتخلف مستوى الديمقراطية من حاجات تطور القوى المنتجة يمنع النمو الاقتصادي نفسه. كما أن المدخل للنمو الاقتصادي لا يمكن أن يتم عبر جهاز الدولة فقط، بل لابد من اشتراك قوى المجتمع في هذه العملية عبر استنباط الأشكال الديمقراطية المناسبة والمتقدمة.

حسب الأستاذ بطرس بطرس غالي وآخرون فإن مفهوم الديمقراطية والتنمية مفهومان مكملان لبعضهما البعض كونهما يعبران عن طموحات وتطلعات الأفراد والشعوب كحقوق تم تشريعها من طرف الدول والمنظمات الدولية. ولعل إعلان فيينا لعام 1993 أشار إلى أوجه التفاعل وطبيعة العلاقة التي تربط هاذين المفهومين بالإضافة إلى حقوق الإنسان، باعتباره حق من الحقوق التي كرستها الشرائع الدولية انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة.²⁰ إن الأداة الكفيلة لتوطيد العلاقة المشتركة بين الديمقراطية والتنمية هي احترام حقوق الإنسان ودولة القانون كقاعدة لتحقيق الأمن بمفهوم اللين.

ولقد أكدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين القرار 47/2000 وجوب تدعيم الديمقراطية لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ تدابير فعالة ترمي إلى الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في التعليم والحق في مستوى معيشي مناسب للصحة والرفاهية بما في ذلك الغذاء والكساء والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية وذلك على أساس فردي وعن طريق التعاون الدولي، القيام أيضاً باتخاذ تدابير فعالة ترمي إلى التغلب على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والقضاء على الفقر، تعزيز الحرية الاقتصادية واتباع سياسات نشطة بغية توفير فرص العمالة المنتجة وتأمين أسباب الرزق على نحو مستدام، إنشاء إطار تشريعي وتنظيمي بغية تعزيز التنمية الاقتصادية السليمة والمستدامة.

نستخلص مما ذكر أن محور ووحدة التحليل في جميع الدراسات والنقاشات الدائرة حول التنمية والديمقراطية تبدأ وتنتهي عند الإنسان أي أن البعد الإنساني هو الغاية والهدف مما يدفعنا بالقول أن ضمان تنمية ديمقراطية مستدامة يحتم علينا تحقيق ما يسمى بالأمن الإنساني الذي يكرس مبدأ عالمية حقوق الإنسان. إن تفعيل وتحقيق وتكريس حقوق الإنسان المدنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية يفرض مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي، لكن إلى أي مدى تفعل هذه المسؤولية الإنسانية، من يحدد طابع الالتزام في المسؤولية الإنسانية؟ هل هي المصالح؟ القيم الأخلاقية أو التضامن الدولي؟ فإلى أي مدى يصبح المبدأ الأخلاقي هو المحدد في خيارات الأمم المتحدة؟

هذا التصور العام والشكل المعبر بالأساس عن إسقاط مفهوم حقوق الإنسان على مستويين: المستوى السياسي والمستوى المجتمعي يجعلنا نستخلص ما يلي:

أ- **على المستوى السياسي:** عملية تحويلية من نص إلى واقع من خلال تفعيل الحقوق السياسية والمدنية: تفعيل حق المشاركة وتحقيق ديمقراطية مشاركة بالإضافة إلى جودة وحنكة سياسية، حق التمثيل وتباين سلطوي ولا مركزي في اتخاذ القرارات، تطبيق مبدأ أسبقية القوانين أو دولة القانون كشرط ضروري وغير كافي حيث يجب توفير ضمانات أخرى وتحديد للسلطة انطلاقاً من المرجعية للدستور، مبدأ العدالة هذا ما يؤدي إلى استقلالية قضائية.

ب- **على المستوى المجتمعي:** عملية تحويلية من المنطلقات المعيارية إلى حقيقة: تفعيل الحقوق المجتمعية من خلال تنمية اقتصادية متكاملة شاملة متمحورة حول الإنسان، عدالة توزيعية وتكافؤ الفرص، كفاءة الدولة للإنسان والرعاية المجتمعية والحفاظ على كرامة الإنسان ومساعدة الفقراء ورعاية المرضى وتعليم الأميين.

إن كل من الحقوق السياسية والمدنية من الحقوق المجتمعية وقضية تفعيلها، قابلة للفصل على المستوى الحليي ولكن غير قابلة للفصل في الواقع. مما يمكن استخلاصه عامة من هذه العملية هي أنها تعمل على تحقيق نوع من حرية المبادرة الاقتصادية وحرية المبادرة السياسية مع دور ضامن للدولة فيما يخص الحماية الاجتماعية في حدها الأدنى، فالدولة لا تتخلى عن عملها في التنسيق بين مختلف المستويات. ينتج عن هذا التحليل أمن الإنسان أي دولة القانون، تنمية مستدامة، ديمقراطية، الحكم الراشد والشفافية.

يعتبر مؤتمر فيينا حول حقوق الإنسان نقطة تحول في فلسفة حقوق الإنسان على المستوى الدولي خاصة بعد إنشاء اللجنة العليا لحقوق الإنسان والانتقال من فكرة التأكيد إلى التدخل والتحري في شؤون الدول بخلفية عالمية حقوق الإنسان.²¹

تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان في زمن العولمة

أن العولمة "ضرورة اقتصادية ومشروع يهدف إلى خفض حدة Kenneth Arrow يرى كينثا أرو النزعات القومية الوطنية واستغلال عمل العالم الثالث"²².

ولقد حدد خصائص تلك العولمة كما يلي: تطور التجارة العالمية بسرعة فائقة على حساب الناتج العالمي، زيادة تعمق التخصص في النظرية الاقتصادية، تحديد نظام السوق للتضخم بما يسمح بنمو اقتصادي فعلي ويوجه التنمية الاقتصادية إلى الخارج عن طريق فرض تكاليف خاصة لمستويات معنية بقوة العمل، لا استقرار سوق المال الوطنية والعالمية، اتساع الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب، تعدد واتساع رقعة الثقافات من خلال موجات الهجرة التي عرفتها دول الشمال كيد عاملة. في نفس الوقت شكلت هذه العولمة انطلاقا من كونها موجة عارمة أحدثت ثورة كبيرة في المجتمعات والدول والأفراد من خلال إزالة العقبات الحدودية وتدفق المعلومات، السلع والخدمات، الأفراد أدى حسب هذا الأخير إلى انتشار تلك الأزمات المرتبطة بخصوصيات الشعوب والمجتمعات مما أثار ردود فعل سلبية انعكست على تلك الممارسات والسياسات المتبعة من طرف تلك الحضارة التي تحمل مشعل العولمة باعتبارها دولة ديمقراطية تسعى إلى نشر قيم النظرية الليبرالية وتعميم صور النموذج الغربي في العالم وترسيخها عبر آليات تم اعتمادها شكلت الإقليمية الجديدة محورا لتلك المشاريع الإصلاحية وترتيبات الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية... إلخ.

إن الطرح الليبرالي الذي يحمل بين طياته قيم الرأسمالية التي تدعو إلى اقتصاد السوق، الحرية التجارية، إزالة العقبات في وجود الأفراد، السلع والخدمات، رؤوس الأموال وغيرها من الإجراءات التي تعكس قيم الديمقراطية والتنمية، برهن على فشله من خلال مشروعه الشرق الأوسط الكبير، ومن خلال العراق نموذجا.

هذا يجعلنا نتكلم عن ما أسماه الدكتور عبد الواحد الناصر²³ "بالدمقرطة البقسرية" حيث يتم الربط بين النظام العالمي الجديد ومفاهيم الديمقراطية الغربية حيث لا بد من جميع الدول، الشعوب والمجتمعات خصوصا الدول التي هي في طور الانتقال إلى النظام الديمقراطي التسليم بنقطتين هما:

1 - حتمية الربط بين دعم الديمقراطية والتحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وبين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان.

2- الربط بين النظام العالمي الجديد ومفاهيم الديمقراطية الغربية يؤدي من الناحية النظرية إلى إلزام الجميع بقبول نموذج الديمقراطية الغربية دون مراعاة خصوصيات الشعوب وظروفها فتعميم الديمقراطية يعني القضاء على أعداء الديمقراطية الغربية والسلام المنشود هو ما اصطلح عليه بـ"السلام الأمريكي" أي سلام الإكراه، وحقوق الإنسان نزيعة للتدخل تحت غطاء حماية حقوق الإنسان، فمن هو المحدد القيم أم المصالح؟

إن العولمة كظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية أعادت النظر في سيادة الدول، فلا تنمية بدون سيادة وطنية ولا سيادة وطنية بدون ديمقراطية تضمنها وتكرسها، هذا ما جعل الأستاذ ياسر خالد بركات الوائلي²⁴ يستنتج من مثلث التنمية/السيادة/ الديمقراطية مايلي:

1- إن العولمة خلافا لما تعلن، غير قادرة على تأصيل الديمقراطية في ظل غياب السيادة الوطنية وفي غياب التنمية.

2- إن العولمة غير قادرة على بعث التنمية في غياب السيادة الوطنية وغياب التنمية.

3- إن العولمة الصحية والمجدية هي التي تنطلق من، وتتأسس على، مثلث التنمية والسيادة الوطنية والديمقراطية وإلا فإنها لا تعدو أن تكون مرحلة أخرى من مراحل الرأسمالية العالمية.

فحسب التقرير الذي قام به الباحث السياسي ألن ديفيد سميث²⁵ بإعداده وصل إلى نتيجة هامة جدا تتمحور حول عولمة الفقر إذ ساهمت العولمة التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تعميق الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير من خلال حدوث انخفاض حاد في قيمة المساعدات التي كانت تقدم من دول الشمال إلى الدول النامية، والتي كانت تأتي في سياق سياسي إذ كانت الدول النامية محور الصراع بين القطبين، ولذلك كانت المساعدات تتدفق إليها بهدف شراء ولأنها لأي منهما، بالإضافة إلى كون العولمة حملت بين طياتها دعم سياسة الخصخصة واقتصاد السوق الحرة، فقد وجدت الدول النامية نفسها في سباق مع الزمن للتحويل إلى النظام الرأسمالي، وهو ما كان يعني

القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لعقود طويلة وتشريد الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك وفقا لمتطلبات صندوق النقد والبنك الدوليين.

خاتمه

حسب مصفوفة تحليل السياسة الخارجية، هل تمثل العولمة تهديدا أم فرصة لزيادة القوة وتحقيق المصلحة؟ كيف يمكننا الأخذ بقيم الديمقراطية، التنمية وحقوق الإنسان دون أن ننسلك عن قيمنا ومبادئنا التي تشكل خصوصيتنا كمجتمع عربي ومسلم؟ ماهو دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في هذا الصدد؟

كل هذه الأسئلة وأخرى تشكل تحديات لتلك الشعوب والإنسانية بكاملها كون طبيعة الاضطرابات والتأثيرات التي تترتب على العولمة تختلف باختلاف المجتمعات، الهياكل، البنى، الفواعل. فيمكنها أن تشكل فرصة لبعض الدول للإستفادة من كثافة المبادلات التجارية وتدفق رؤوس الأموال والأفراد للإستفادة منها لتمويل المشاريع الاستثمارية، كما يمكنها أن تشكل تهديدا بالنسبة لاقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، كما أنه لا بد لمشاريع الإصلاح بمختلف مستوياتها أن تتبع من قلب المجتمعات نفسها لتكريس تلك القيم العالمية.

الهوامش

- 1- برهان غليون، العرب وتحولات العام. (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2003)، 12.
- 2- بطرس بطرس غالي وآخرون، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية تقرير ليفي جامع، منظمة اليونسكو.
- 3- دافيد بيتهم، " الديمقراطية: مبادئ... مؤسسات... ومشاكل"، مجلة البرلمان العربي، العددان 91 و 92، جويلية-ديسمبر 2004.
- 4- د.شادية فتحي ابراهيم، "محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية" كراسات التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ديسمبر 2005، ص 21.
- 5 - بطرس بطرس غالي وآخرون، مرجع سبق ذكره.
- 6 - إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993، الجزء الأول، الفقرة 5.

- 7 - معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عن: يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام: مكانتها، معالمها، طبيعتها، موقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين. ط1 (بيروت، دار الشروق، 1999) ص132.
- 8- د. عامر مصباح. ط1 (الجزائر، المكتبة الجزائرية بوداود، 2005) ص86.
- 9- كلية معالي الدكتور عبد الواحد بلقرين الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المؤتمر الرابع بشأن الديمقراطية والتنمية في مواجهة تحديات العصر الدوحة، 5-6 2004.
- 10- القرار 57/1999 المؤرخ في 27 أبريل 1999 بشأن تفريز الحق في الديمقراطية، جامعة مينسوتا، مكتبة حقوق الإنسان.
http://www1.umn.edu/human_rts/arab/cohr2000-47.htm.
- 11- د. نصر عارف، "مفهوم التنمية" إسلام أون لاين، 2006/05/03
[http://www.islamonline.net /io/arabic/dowalia/molaheen-2.dsp](http://www.islamonline.net/io/arabic/dowalia/molaheen-2.dsp).
- 12- Edwin Zaccai ,« qu'est-ce que le développement durable 3 », Intervention lors du cycle de conférences « Rio, le développement durable 10 ans après » a la cité des sciences, Paris, mai 2002 .
- 13- Ibid.
- 14- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة المعرفة، ع 117، الكويت، 1987.
- 15- الحسن إحسان محمد، علم الاجتماع السياسي، (العراق، مطابع الموصل، 1983)، ص 114.
- 16- أروى القوالة، "التنمية وحقوق الإنسان"، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2002/05/17.
[http://www.achrs.org/arabic/study view.asp?study ID=18](http://www.achrs.org/arabic/study_view.asp?study ID=18).
- 17- Oran R. young, asystemic A**roah to international politics, Reseach, monograph N°33. Princeton: Center of international studies, princeton university, 1968, p.6.
- 18- د. شادية فتحي ابراهيم، مرجع سابق، ص-ص 6-10.
- 19- قدرى جميل، "حول الديمقراطية والتنمية"، الحوار المتمدن

[Http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp3aid=15669](http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp3aid=15669).

20- بطرس بطرس غالي وآخرون، مرجع سابق، ص 11.

21-Rapport du collegue organisé par le programme d'études stratégiques et de sécurité inter nationale de l'institut de hantes Etudes internationales de l'université de Genève le8et9 mars 2001. http://www.humansecuritynetwork.org/docs/report_may2001.3-p.php.

22-Jacques Fontal, Globalisation economique et securité internationale, collection « coté lours » office des publication Universitaires.2005. p5.

23 - د.عبد الواحد الناصر، المتغيرات الدولية الكبرى، (المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، 2004)، ص.119

24 - ياسر خالد بركات الوائلي، ثوابت الديمقراطية والتنمية في أزمنة العولمة"، وجهات نظر، مركز المستقبل للدراسات والبحوث www.ebaa.net/wjhat-nadar/13/743.htm العالم الثالث" مجلس الأمة لدولة الكويت يونيو 2002.